الجلسة الثانية:

حاجيات المقاولات المغربية التمويلية والخدماتية، قضايا شرعية وقانونية وضريبية

مداخلة بعنوان:

الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ورأس المال العامل مع عرض لبعض تجارب المصارف الكويتية

د. عبدالله محمد الهزيم
عضو هيئة شرعية بمجموعة أديم للاستثمار، وعضو بمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي
aalhazeem79@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تتكون هذه المداخلة من العناصر التالية:

أولا: مفهوم السيولة ورأس المال العامل

ثانيا: الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ومنها استثمار رأس المال العامل

ثالثا: بعض التطبيقات العملية لبعض المصارف الإسلامية في دولة الكويت للصيغ الشرعية.

رابعا: توصيات تساعد على تطبيق الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ورأس المال العامل بالمصارف الإسلامية

أولا: مفهوم السيولة ورأس المال العامل:

❖ تعرف السيولة بأنها:

السيولة هي النقود وما يمكن تحويله إلى نقود، وإدارة السيولة هي تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وما بين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية.

ويختلف تحقيق السيولة بحسب التطبيقات المختلفة فهي على سبيل المثال في المؤسسات: القدرة على تلبية السحوبات، وفي الأسواق المالية: الإمكانية الفعلية لتحويل الأوراق المالية إلى نقود في فترة قصيرة، وفي الصكوك والصناديق الاستثمارية: إتاحة الاسترداد أو توافر الرغبة في الاشتراك فيهما.

أولا: مفهوم السيولة ورأس المال العامل:

❖ الحاجة إلى السيولة:

تحتاج المؤسسات إلى السيولة في عدة مجالات منها:

- توزيع الأرباح ؛ حيث يتوقف على التنضيض الحقيقي (السيولة).
- توفير المستحقات على المؤسسة ببيع موجودات سلعية وتحويلها لنقود لسداد التزاماتها للغرماء ،أو لمواجهة احتياجات طارئة عند تصفية الأوعية الاستثمارية أو المؤسسات نفسها، كذلك لتوسيع أنشطتها أو لتحقيق كفاية رأس المال أو لجودة تصنيفها الائتماني.

أولا: مفهوم السيولة ورأس المال العامل:

❖ مفهوم رأس المال العامل:

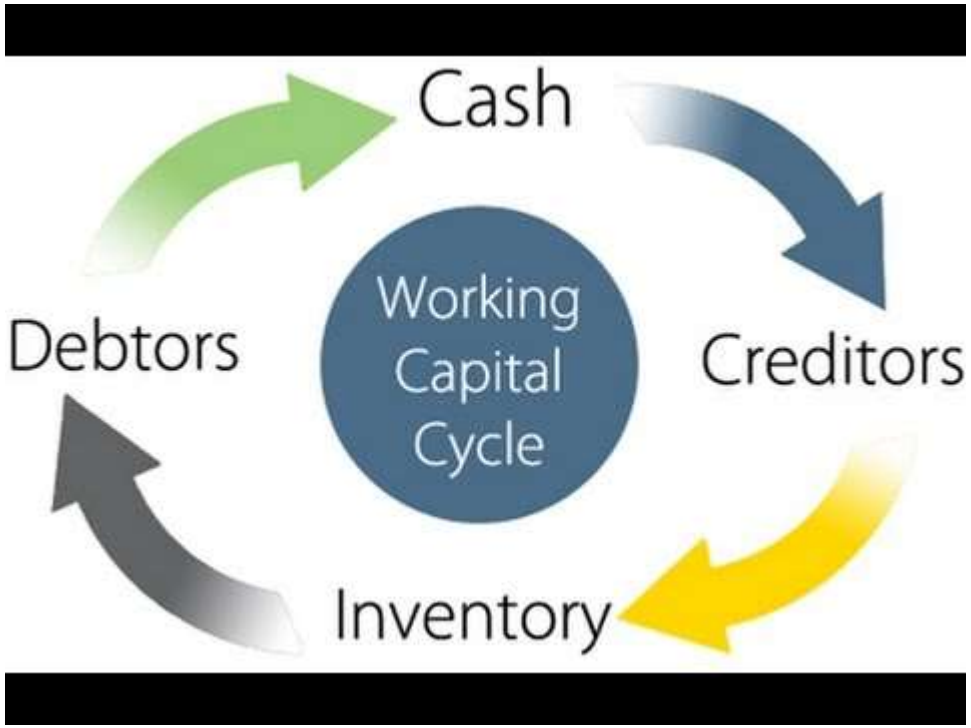

- الاستثمارات المالية قصيرة الأجل التي تتحول إلى نقدية أو الدورة التشغيلية أيهما أطول وتشمل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل والحسابات المدينة والمخزون السلعي . (الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة)

- يُعد تمويل رأس المال العامل من الصيغ التي يتم بها الحصول على السيولة وتلجأ إليه الشركات الصناعية والتجارية لسداد المصروفات التشغيلية ويتم تمويل ذلك من خلال الحساب الجاري المدين (السحب علي المكشوف) وهو قرض بفائدة لذلك اجتهدت المصارف الإسلامية لإيجاد صيغ شرعية لتمويل الشركات بديلا عن الحساب الجاري المدين

أولا: مفهوم السيولة ورأس المال العامل:

❖ الاحتياج لتمويل رأس المال العامل:

تحتاج غالبية الشركات إلى تمويل نقدي وخاصة الشركات الصناعية حيث يستخدم غالبية رأس المال المدفوع في تمويل شراء الأصول الثابتة ومن ثم تحتاج هذه الشركات إلى لتمويل العملية التشغيلية تمويل شراء المواد الخام ودفع الأجور كأهم تلك البنود.

كما تحتاج الشركات الأخرى مثل شركات المقاولات إلى تمويل تنفيذ المشروعات وخاصة في مجال استئجار الآليات الكبيرة وكذلك المواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات وخاصة متوسطة الأجل لحين تحصيل الأرباح.

ثانيا: الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ومنها استثمار رأس المال العامل:

يتضمن فقه المعاملات العديد من الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ومنها رأس المال العامل، وقد تم تطبيق تلك الصيغ في العديد من المصارف الإسلامية، وفيما يلي إيضاح لتلك الصيغ الشرعية المقترحة لتمويل الاستثمار العامل:

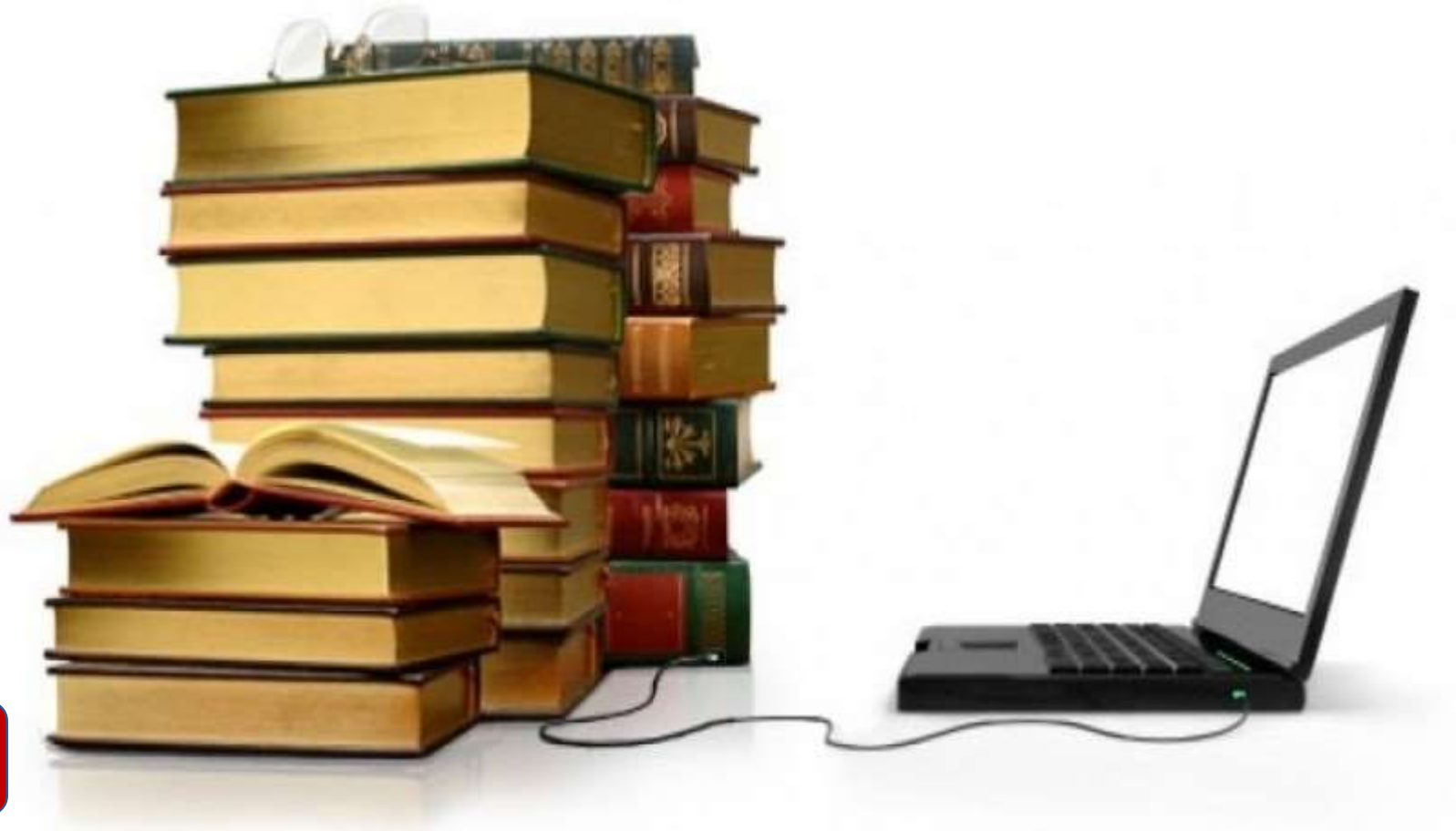

ثانيا: الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ومنها استثمار رأس المال العامل:

1. السلم: وذلك بأن تبيع المؤسسة سلعا بطريق السلم وتقبض أثمانها، ثم تحصل على المواد الملتزم بها بالشراء من السوق عند حلول أجل السلم. ويجوز الحصول على وعود بالبيع لتقليل المخاطرة بين ثمن البيع وثمن الشراء .

2. الاستصناع: وذلك بأن تبرم المؤسسة عقد بيع بالاستصناع مع اشتراط تعجيل الثمن – مع أنه ليس واجب التعجيل -وإبرام عقد شراء بالاستصناع الموازي بأثمان مؤجلة أو مقسطة .

ثانيا: الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ومنها استثمار رأس المال العامل:

3. بيع بعض الأصول ثم إعادة استئجارها: وذلك ببيع بعض أصول المؤسسة بثمن حال ثم يمكنها استئجارها بأقساط مؤجلة إن كانت محتاجة إلى استعمالها .

4. تمويل رأس المال العامل لتوسيع نشاط المؤسسة:

وذلك بأن تطرح المؤسسة على المستثمرين الاشتراك في تمويل رأس المال العامل على أساس المضاربة أو المشاركة لمدة محددة حسب الحاجة على السيولة والتمكن من تصفية المشاركة أو المضاربة؛ وذلك بدخول المستثمرين بأموالهم في المشاركة أو المضاربة ، ودخول المؤسسة بأصولها المتداولة بعد تقييمها لتكون قيمتها هي حصتها في المشاركة ، أو حصتها في رأس مال المضاربة ، ولا تدخل الأصول الثابتة بل تعار إليها أو تؤجر إليها بأجرة تعتبر مصروفات على المشاركة أو المضاربة .

ثانيا: الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ومنها استثمار رأس المال العامل:

5. اصدار صكوك: وذلك بإصدار صكوك استثمارية لجمع الأموال من المستثمرين في الصكوك والقيام بمشروعات مطلوبة من المؤسسة ،أو بيع المؤسسة بعض أصولها للمكتتبين بتصكيكها، وإدارتها لها وتعهدها بشراء تلك الأصول بالقيمة السوقية أو بما يتفق عليه .

6. التورق المصرفي: ويُقصد به قيام البنك بالاتفاق مع شخص محتاج إلى النقد, على أن يبيع له سلعة إلى أجل بثمن أكبر من ثمن النقد، على أن يوكل المُشتري البنك ليبيع له هذه السلعة بثمن نقدي أقل عادة من الثمن المؤجل الذى اشترى به السلعة. ليحصل المتورق بذلك على الثمن النقدي وتبقى ذمته مشغولة للبنك بالثمن الأكبر لهذه المعاملة بالإضافة لمصروفاتها.

ثالثا: بعض التطبيقات العملية لبعض المصارف الإسلامية في دولة الكويت للصيغ الشرعية:

1 ❖ بيت التمويل الكويتي:

تمويل توسعة مجمع الأفينيوز على مراحل عن طريق عقد التورق

تمويل لعدد من المجمعات التجارية بعقد التورق

شركة ليماك التركية اتفاقية تسهيلات ائتمانية مشتركة بقيمة 249.2 مليون دينار (832 مليون دولار) مع بنكي الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي "بيتك".

وسيكون "بيتك" هو المسؤول عن القرض ووكيل المرابحة المنتدب للاستثمار.

ثالثا: بعض التطبيقات العملية لبعض المصارف الإسلامية في دولة الكويت للصيغ الشرعية:

بنك بوبيان
Boubyan Bank

2 ❖ بنك بوبيان:

تمويل بناء مجمع الكوت بالتوقيع مع شركة تمدين العقارية بقيمة 70 مليون دينار تورق لمدة ثلاث سنوات إيرادات بقيمة من 13 الى 15 مليون دينار كويتي مساحة 300 الف متر مربع ومساحة تأجيرية110 الف متر مربع يحتوى عل فندق بدخل 2 مليون دينار كويتي خلال مدة العقد اذا احتاجت الشركة إلى تمويل رأس المال العامل يتم ذلك عن طريق التورق

مشروع الكوت بواجهة الفحيحيل البحرية: تم تمويل المشروع بنسبة 80% من «بوبيان» و20% تمويل ذاتي من الشركة

ثالثا: بعض التطبيقات العملية لبعض المصارف الإسلامية في دولة الكويت للصيغ الشرعية:

بنـك بـوبـيـان
Boubyan Bank

2 ❖ بنك بوبيان:

تمويل مشترك مع شركة الخريف السعودية (مشروع مركز التجميع رقم 16 الجديد في غرب الكويت لشركة نفط الكويت والذي يهدف الى تعزيز الطاقة الإنتاجية من النفط الخام) بمشاركة مع بنك الكويت الوطني وبنك قطر الوطني وبنك مسقط البنك الأهلي المتحد بقيمة 48 مليون دينار على سبع سنوات عبارة عن مجموعة من العقود وهي (عقد شراء وبيع معدات، عقد إجارة، عقد صيانة مرتبط بالإجارة، عقد مشاركة في خطابات ضمان ،اتفاقية الشروط المشتركة بين جميع الأطراف، عقد وكالة بالاستثمار وغيرها من العقود المنظمة لهذا التمويل)

البنك الوطني وبوبيان يقودان تحالفاً مصرفياً إقليمياً لتمويل مشروع مركز التجميع الجديد في غرب الكويت

بيان صحفي

شارك بتقييم المحتوى:

التعليقات (0)

Tweet

فاز بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان تحالفا مصرفيا إقليميا يضم خمسة بنوك كويتية وإقليمية لتقديم تمويل مشترك بقيمة 48 مليون دينار لصالح شركة الخرتف لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مركز

ثالثا: بعض التطبيقات العملية لبعض المصارف الإسلامية في دولة الكويت للصيغ الشرعية:

3 ❖ بنك وربة:

أتم بنك وربة توقيع اتفاقية مرابحة مشترك تقضي بحصوله على تمويل وفق تسهيلات بقيمة 400 مليون دولار (120 مليون دينار) ولمدة 3 سنوات. وقد شارك في هذه التسهيلات المُقدمة للبنك 15 بنكاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا.

وأوضح بنك وربة أن هذه التسهيلات سوف يتم توظيفها في أعمال البنك العامة، مُشيراً إلى أن الاتفاقية تُعد من الأعمال الاعتيادية اليومية التي يُجريها البنك.

«وربة» يوقع اتفاقية تمويل مرابحة مشترك بـ 400 مليون دولار

الغانم: البنك يحظى بثقة المجتمع المصرفي المحلي والإقليمي والعالمي

12-12-2017

ثالثا: بعض التطبيقات العملية لبعض المصارف الإسلامية في دولة الكويت للصيغ الشرعية:

4 ❖ بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان وبنك وربة:

تمويل مشترك(لمصفاة الدقم في عمان) بعقد الاستصناع بقيمة 800 مليون دولار اشترك فيها من البنوك الإسلامية بنك بوبيان وبيت التمويل الكويتي وبنك وربة والبنك الأهلي المتحد وتقوم هذه البنوك باستصناع مضخات وخزانات النفط خلال ثلاث سنوات ومن ثم تقوم بإجارتها على الشركة إجارة منتهية بالتمليك وهو مشروع ضخم اشترك فيه أكثر من 29 بنكا من 13 دولة بقيمة إجمالية 4.6 مليار دولار .

الشرق الأوسط العالم اقتصاد رياضة ستايل سياحة صفحات خاصة

اتفاقيات تمويل لمشروع نفطي كويتي عماني بـ4.6 مليار دولار

اقتصاد نشر الأربعاء، 05 ديسمبر / كانون الأول 2018

مصفاة الدقم DUQM REFINERY

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN)-- وقعت مصفاة الدقم وهي مشروع عماني كويتي مشترك، 7 اتفاقيات مع مجموعة من البنوك ومؤسسات التمويل المحلية والأجنبية، تحصل بموجبها على قروض تصل قيمته الإجمالية إلى 4.6 مليار دولار، لتمويل مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية، المشترك بين شركة النفط العُمانية، وشركة البترول الكويتية.

وبحسب الموقع الرسمي لمصفاة الدقم على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، فقد تم الثلاثاء توقيع اتفاقيات القروض، مع 29 بنكا ومؤسسة تمويل، من 13 دولة، وبضمانات من 3 مؤسسات تمويل صادرات عالمية.

وتمتد مصفاة الدقم على مساحة تبلغ أكثر من 2000 فدان، أما طاقتها الإنتاجية فتبلغ 230 ألف برميل في اليوم، وتشكل حجر الأساس للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، المركز الصناعي الجديد في عمان.

رابعا: توصيات تساعد على تطبيق الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ورأس المال العامل بالمصارف الإسلامية:

1. التأهيل المهني والشرعي المستمر لجميع الكوادر العاملة .

2. وضع أدلة إجراءات ولوائح ونظم عمل بما تتضمنه من دورة مستنديه وعقود شرعية.

3. حث قياديي المصارف والمؤسسات الإسلامية على الدخول في تلك الصيغ وتحمل جزء من المخاطر مقابل ربحية أكبر ، والعمل على التقليل من تلك المخاطر من خلال بعض التطبيقات المعاصرة لحماية رأس المال بالطرق المقبولة شرعا.

رابعا: توصيات تساعد على تطبيق الصيغ الشرعية لتمويل السيولة ورأس المال العامل بالمصارف الإسلامية:

4. الاهتمام بالتمويل المشترك للمشروعات الضخمة من قبل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

5. تفعيل الصيغ الشرعية كالاستصناع والمشاركة والمضاربة والإجارة والتقليل من التورق تدريجياً.

6. الاهتمام بالجوانب التشريعية والقانونية وتطويرها بما يتماشى مع متطلبات الواقع مع محاولة تبسيط إجراءات تطبيق العقود مع عدم الإخلال بالضوابط الشرعية

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

شكرا لحسن الاستماع